مقدمـــة الطبعة

طبع هذا الكتاب لأول مرة فى سنة ١٩٥٨ بواسطة التزام مكتبة الأنجلو المصرية ثم سافرت إلى المغرب معارًا إلى جامعة محمد الخامس بالرباط فنشأت الصلة بينى وبين دار الثقافة بالدار البيضاء ابتداء من سنة ١٩٧٤ وكان من جراء ذلك أن تم الاتفاق بينى وبين هذه الدار على طبع هذا الكتاب فى سنة ١٩٧٩ وقد أعيد طبعه لديهم سنة ١٩٩٢ . بذلك تكون الطبعة الحاضرة هى الرابعة.

وهذا الكتاب يتناول موضوعا مهما يتصل بموقف الإنسان من اللغة فى حالى الدرس والاستعمال. فلقد كان علماء السلف يقولون: إن النحو قياس يتبع فيجعلنا نتكلم كما تكلمت العرب. قالوا ذلك بعد أن اكتمل بناء النحو فى أيديهم فكان وسيلة لتعليم اللغة، أما قبل ذلك فكانت العبارة الشائعة أثناء العمل فى إنشاء هذا البناء هى: العرب تقول كذا. كانوا فى هذه المرحلة الأولى باحثين فأصبحوا فى المرحلة الثانية معلمين. وكان الكسائى الذى رأى النحو قياسا يتبع معلما لأبناء هارون الرشيد. وكان الفرق بين وجهتى النظر فى المرحلتين هو فرق ما بين المعيارية والوصفية. فالمعيار أداة التعليم والوصف أداة البحث والقول فى هذا وذاك هو موضوع هذا الكتاب.

ومما اشتمل عليه هذا الكتاب رأى لى سفنه فى الفصل الأول من الباب الثانى تحت عنوان الرموز اللغوية عند الكلام عن القصور الملحوظ فى نظام الكتابة العربية إذ يتمثل هذا القصور فى إهمال إثبات علامات الحركات اكتفاء برموز الحروف الصحيحة مما يؤدى إلى الخطأ الصرفى والنحوى وما جرت محاولته فى بعض الهيئات من إصلاح هذا الوضع وما قام فى سبيل ذلك من عقبات مالية وقومية واجتماعية وثقافية. ولقد اشرت إلى بعض المقترحات التى طرحت فى هذا الصدد ومنها ما اقترحه عبد العزيز

فهمى من استعمال الرموز اللاتينية فى كتابة اللغة العربية ثم انتهيت إلى اقتراح لى تقدمت به أن يستكمل النقص فى نظام الكتابة العربية بالاستعانة برموز اضافية تشتق من الكتابة الاغريقية واللاتينية تسد الفراغ وتتكامل مع الرموز العربية.

ثم ظهر الكتاب وطبع عدة طبعات وفيه هذا الاقتراح. وكنت ذات يوم أعيد قراءة ما نشر فى هذا الموضوع فتبين لى أن العقبات المذكورة قبل ذلك بقليل لابد أن تحول دون الانتفاع بهذا الاقتراح على الوجه الأكمل فرجعت عن هذا الاقتراح وآثرت الابقاء على التراث فى صورته التاريخية.

أما فى الفصل الثانى من هذا الباب وعنوانه: الاستقراء والتقعيد فقد اعترض بعض المشتغلين بالدراسة اللغوية على الاعتداد بالاستقراء والمنهج العلمى مع رفض التفسير (يقصد ما عنيته أنا من ذكر العلة الغائية) وقد تحصن هؤلاء الدارسون بما جاء به تشومسكى من الاعتداد بالتفسير فى منهجه التوليدى. وأود هنا أن أجيب بما يلى:

١ ـ أن هناك فارقا بين النظرية وبين الحقيقة العلمية من حيث كون النظرية اجتهادا مصدره الحدس وكون الحقيقة أمرا قائما على الملاحظة (والاستقراء من قبيل الملاحظة).

٢ ـ أن عمل تشومسكى ما كان له أن يتم لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء التى تلقاه وانتفع بنتائجه من يلو مفيلد وهاريس (استاذه المباشر) فالاستقراء قائم عمليا فى نظرية تشوسكى من هذه الناحية إذ بنى رأيه على استقراء غيره ثم قام بنقد هذا الاستقراء.

٣ ـ إن تناولى لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافى بما قام به النحاة العرب من الاستنباط عندما جردوا من المادة التى تم استقراؤها فكرة أصل الوضع وأصل القياس وأصل الاشتقاق والعدول والرد وكان ذلك منهم مبنيا أسس موضوعية أيضا لا على العلل الغائية التى تصلح فى مجال الفلسفة والنظريات المجردة.

وهكذا كلما كانت المادة المدروسة قابلة للملاحظة الحية كان الاستقراء جزءًا من المنهج لا يمكن تجاهلة أو الاعتراض على التمسك به.

مقدمـــة

حين أخرجت للناس كتابى «مناهج البحث فى اللغة»، تمنيت فى مقدمته أن لو اتسع الزمان والمكان لدراسة فصول ثلاثة أخرى فى ذلك الكتاب هى:

١- التركيب والتحليل فى اللغة.

٢- المستوى الصوابى والمجتمع اللغوى .

٣- الأبجدية (وظيفتها وتاريخها وإصلاحها).

ورجوت أن يكون المستقبل كفيلا بأن أخصص لهذه الفصول الثلاثة مجلدا مستقلا، أقوم فيه على شرحها. وأرجو حين أقدم للقارئ كتابى هذا: «اللغة بين المعيارية والوصفية» أن أكون قد بررت بما وعدت، وإن لم أكن قد التزمت بنص العنوانات جميعها على الصورة التى ذكرت. فأما العنوان الأول والثالث من بين ما قدمنا فقد درست محتوياتها فى فصل سميته: «الرموز اللغوية»، وأما محتويات العنوان الثانى فقد درستها تحت عنوان «المستوى الصوابى أو مقياس الصواب والخطأ».

ولقد اتجهت نفسى إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس فى معظمهم يشكون داء فى النحو العربى لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضة؛ فتكلموا فى جزئيات النحو، لا فى صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التى انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت فى أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيرى فى أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسى موطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج.

وحين نظرت فى كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية فى منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا. وإن هذه المعيارية لتتضح فى طريقة التناول، كما تتضح فى طريقة التعبير، فى جمهرة كتب النحو، والصرف، والبلاغة، لانكاد نستثنى منها إلا قلة ظهرت فى أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف فى الكثير من أبوابها، ولم تقع فى المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع فى التعبير. من ذلك كتاب سيبويه، وكتابا عبد الفاهر الجزجانى: «أسرار البلاغة» و «دلائل الاعجاز». فلما انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللغويين أن يستمروا فى دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد فى أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف فى نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد؛ وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية فى تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص. لهذا فكرت فى الكتابة فى هذا الموضوع وقدمت للقارىء هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

وإن من ينظر فى تقسيم فصول هذا الكتاب ليلمح فيه تفريقا متعمدا بين ناحيتين من نواحى النشاط اللغوى: هما ناحيتا الاستعمال اللغوى، والبحث اللغوى. فالاستعمال اللغوى وظيفة المتكلم، والبحث اللغوى وظيفة الباحث. والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس. والاستعمال باعتباره تطبيقا يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتباره تفتيشا يستخدم الاستقراء، ليصل منه إى وصف الحقائق التى يصل إليها الباحث. فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف. فالاختلاف بين الاستعمال والبحث اختلاف من هذه النواحى جميعا.

وحين قسمت النشاط اللغوى إلى معيارى ووصفى، لم يغب لحظة عن خاطرى ما بين المتكلم والباحث من فروق. فالمتكلم صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف، والباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة. وللمتكلم استجابة. لقواعد يراعيها فى الكلام، ولا يستطيع إدراكها لاجملة ولا تفصيلا،

وللباحث طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد، حتى يستطيع أن يعبر عنها بالتفصيل. المتكلم خاضع للعرف، والباحث خاضع للمنهج. والمتكلم يستخدم أدوات، لا يعرفها، والباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات. والمتكلم لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة، ولكن الباحث مراقب للعبة، يلاحظها عن قرب، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبتها. ونشاط المتكلم معيارى، ولكن نشاط الباحث وصفى.

لهذا قسمنا الكتاب إلى بابين: سمينا أولهما المعيارية، وسمينا الثانى الوصفية، وربطنا بين المعيارية وبين أمور استعمالية، واعترضنا على الربط بينها وبين المنهج. وربطنا بين الوصفية وبين أمور منهجية، وقلنا إن المنهج الوصفى هو جوهر الدراسات اللغوية فى العصر الحاضر. فأما الأمور الاستعمالية التى ربطنا بينها وبين المعيارية، فهى القياس، والتعليل، والمستوى الصوابى؛ ويتكون بها أثر الفرد فى نمو اللغة. وأما الأمور المنهجية التى ربطناها بالوصفية، فهى الرموز اللغوية، والاستقراء والتقعيد، والنماذج اللغوية. وهكذا أصبح تقسيم الكتاب بين هذين النوعين من أنواع النشاط تقسيما محدد المعالم، واضح الدلالة من أول وهلة على الفلسفة التى بنينا هذا الكتاب على أساسها.

اللغة إذًا بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ وهى بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة. وهى بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة فى المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن عرف المجتمع.

المتكلم يشغل نفسه بواسطتها، والباحث يشغل نفسه بها. ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها. ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها اختلاف الأساليب فى استخدامها اختلاف فى الجمل. والفن، والتطبيق، واختلاف الطرق فى بحثها اختلاف فى الدقة، والتناول، والنظر؛ والنص على لسان الأديب موضوع للتذوق، ولكنه فى يد الباحث موضوع لدراسة. وأخيرا اللغة فى خدمة المجتمع، والمنهج فى خدمة اللغة.

تلك هى خطة الكتاب وفلسفته، أقدمها بين يدى القارىء قبل أن يدخل فى صلب الكتاب، علّ ذلك أن يعينه على القراءة المنتجة النافعة، وأن يعطيه إحساسا بجو الكتاب الفكرى، يصحبه طول مدة قراءته. ولست أختم هذه المقدمة قبل أن أقرر اعترافى بالقصور والعجز، وأقدمهما عذرا عما قد يبدو فى هذا الكتاب من هفوات، فالكمال لله وحده؛ أسأله سبحانه أن يجعله نافعا بقدر ما أتمنى له أن يكون.

والله تعالى ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير،

المعادى فى سبتمبر ١٩٥٨

تمام حسان

تمهيد

ظلت دراسة اللغة حينا من الدهر مقطوعة الصلة بالمجتمع الذى يتكلم هذه اللغة، فكان اللغويون وهم يسجلون دراساتهم أشبه بالمشتغلين بما وراء الطبيعة منهم بالمهتمين بالدراسات الاجتماعية، ومرجع ذلك إلى تناسيهم أن اللغة وعاء التجارب، ودليل النشاط الإنسانى ومظهر السلوك اليومى الذى تقوم به الجماعة، ويسميه أصحاب الدراسات الشعبية الأنثروبولوجية «ثقافة». ذلك بأن «نشاط المجتمع ممثلا فى نشاط أعضائه هو ثقافة هذا المجتمع. ويتكلم أصحاب الدراسات الشعبية عن «ثقافة» مادية وأخرى غير مادية؛ وتشتمل الأولى على الأشياء المادية التى يهتم بها أعضاء الجماعة، كالمساكن، والأزياء، والزخارف، والأدوات، وما إلى ذلك؛ على حين يقصد بالثانية النظم الاجتماعية، كالدين، والقانون، وكل أنواع العادات العرفية وفيها اللغة. ويمكن أن تدرس الثقافة المادية ـ ولوسطحيا على الأقل ـ بملاحظة ما يتعلق بها من الأشياء فحسب. ولكن الثقافة غير المادية لا يمكن أن تدرس إلا بملاحظة ما يقوله أعضاء الجماعة، وما يفعلونه حين يقولون ذلك. وكثيرا ما يتعذر فهم الأشياء المتصلة بالثقافة المادية فهما دقيقا إلا إذا عرفنا أسماءها.

ليست اللغة إذًا عنصرا من عناصر الثقافة؛ بل إنها أساس كل أنواع النشاط الثقافى. ومن ثم فهى أقرب الأدلة وأقواها عند استقصاء الملامح الخاصة لأى «مجتمع معاصر»[1].

ولا يمكن والحال هذه أن نعرف شيئا من نظم العرب فى جاهليتهم إلا إذا درسنا لغة العرب فى العصر الجاهلى دراسة مستفيضة، من حيث دلالات المفردات، وتقلبها

(1) Bloch & Trager, Outline of Lingulstic Analysis, p. 5.

أوثباتها، وما تدل عليه كل كلمة منها من نظام جاهلى بعينه، ويكفى أن نقرأ قوله الله تعالى: «ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولاحام» حتى نبدأ فى فهم العادات العربية المتعلقة بهذه الكلمات؛ أو أن نقرأ قوله تعالى: «وأن تستقسموا بالأزلام»، أو «وماذبح على النصب»، أو «وما علمتم من الجوارح مكلبين»، أو قول أمرىء القيس:

يضيئ سناه أو مصابيح راهب أمال السليط بالذبال المفتل

حتى نرى أن هذه النصوص تشير إلى عادات جاهلية هى من صلب الثقافة العربية. ولا نستطيع أن نفهم العربى الجاهلى إلا إذا عرفنا له هذه العادات، ومظاهر السلوك الاجتماعى التى كانت من الأهمية بدرجة جعلتها ترد فى نصوص عربية ذات خطر.

ولا يمكن والحال هذه كذلك أن نفهم الإسلام فى نشاته وتطوره إلا بدراسة دلالات مفردات اللغة العربية، ونصوصها التى تتعلق بالإسلام فى هذه النشأة، وذلك التطور. يكفى أن ننظر فى معانى تعبيرات مثل: «تلقى الجلب»، «المكاتبة»، «المزارعة»، «اللعان»، «أم الولد» «بنو العلات»، «البيعة»، «الربا»، «الفصيل»، «المولى»، «القود»، «الهدى»، «الوحى» وهلم جرا، حتى نبدأ فى التفكير فيما تدل عليه كل كلمة من هذه من نظام إسلامى معين، فإذا أردنا التوسع فى فهم هذا النظام، لم يكن ذلك إلا باستخدام نصوص لغوية مطولة؛ ومن ثم تكون اللغة مفتاحا لكل هذه النظم والعادات.

ومن أين نستطيع أن نحصل على فهم كامل لمجتمعنا الحاضر إلا إذا كان ذلك عن طريق اللغة؟ وهل يستطيع إنسان إلا باستخدام اللغة أن يفهم مدلولات العبارات الآتية:

الضمان الجماعى ـ مولد الحسين ـ التأمين على الحياة ـ الحساب الجارى ـ برقية مطولة ـ طابع بريد ـ تكييف هواء ـ مظاهرة ـ نصب تذكارى ـ أستاذ بكرسى ـ نقابة المعلمين ـ مجلة الإذاعة ـ البنط العريض ـ قلم المرور؟ إننا لو تصورنا أن أحد أبناء الجيل الذى قبل الماضى قد بعث، وطلب إليه أن يحدد مدلولات هذه العبارات، لكان

من المؤكد أن يفشل فى تحديدها؛ لأن تجارب مجتمعنا غير تجارب المجتمع الذى عاش فيه؛ ومن ثم كانت لغتنا غير لغة ذلك المجتمع.

اللغة إذا من العوامل التى تتميز بها المجتمعات، بل من العوامل التى تهب كل مجتمع خصائصه المميزة. «ففى كل مجتمع، مهما كانت طبيعته وحجمه، تؤدى اللغة دورا ذا أهمية أساسية؛ إذ هى أقوى الروابط بين أعضاء هذا المجتمع، وهى فى نفس الوقت رمز إلى حياتهم المشتركة، وضمان لها. فما الأداة التى يمكن أن تكون أكثر كفاءة من اللغة فى تأكيد خصائص الجماعة؟ إذ هى فى مرونتها، ويسرها، وامتلائها بالظلال الدقيقة للمعانى تصلح لاستعمالات مختلفة متشعبة، وتقف موقف الرابطة التى توحد أعضاء الجماعة، فتكون العلامة التى بها يعرفون، والنسب الذى إليه ينتسبون»[1]. وليست اللغة رباطا بين أبناء المجتمع فى جيل بعينه فحسب، بل هى كذلك رباط بين الأجيال المتعاقبة من المجتمع الواحد؛ إذ هى أداة الاستمرار الشعبى عبر القرون، ويكفى أن تعلم أن معظم المفردات التى ذكرناها من قبل، لندل بها على نظم إسلامية فى صدر الإسلام لا تزال حية فى صيغتها وفى مدلولها إلى الوقت الحاضر، ومن ذلك البيعة والربا والهدْى والوحى وهلم جرا. وقد بينت خطر اللغة، ولاسيما فى الربط بين بعض أبناء الجيل الواحد، وبعض، ثم بينهم وبين الأجيال السالفة من نفس المجتمع، فى كتابى «مناهج البحث فى اللغة»[2].

على أن خطر اللغة فى حياة الفرد لا يقل عن خطرها فى حياة المجتمع، إذ هى الأداة الوحيدة التى تمكن الفرد من الدخول فى نطاق المجتمع الذى يعيش فيه. ولولا اللغة لظل الفرد حبيس العزلة الاجتماعية، غير عالم بكل ما يجرى حوله من الأحداث الفردية والاجتماعية. وإذا صح ما يراه بعض العلماء من أن التفكير لا يتم بلا كلمات[3]، فلا بد أن يكون الفرد الذى تعوزه اللغة ـ إذا وجد ـ يعوزه التفكير الفطرى أيضا. ولا يقتصر دور اللغة فى حياة الفرد على صبغه بالصبغة الاجتماعية، وإنما يتعدى ذلك أيضا إلى معونته على الإحساس بفرديته فى وسط الخضم

---

(١) J. Vendryes Lang. pp. 240 - 1.

(٢) انظر ص ١ وما يليها من هذا الكتاب المذكور.

(٣) قال ذلك ما كس مولر: راجع خاتمة «اللغة فى المجتمع» من تأليف لويس، وترجمه المؤلف إلى العربية.

الاجتماعى. وإن لكل منا أسلوبا معينا لا فى المسالك الشخصية فحسب، وإنما فى الاستعمال اللغوى أيضا، وإن المرء منا ليخاطب نفسه على الدوام، فقد يفكر بصوت عال، وقد يقيد فى مفكرته موعدا ليذكر نفسه به فى زمنه المحدد، فهو يكتب بنفسه لنفسه، فيعطى اللغة طابعا من الاجتماعية الفردية. إن صح هذا التعبير. وقد يعثر المرء بحجر أثناء مشيه، فيسب ويشتم تحت دافع الألم الذى أحس به فى رجله، وقد لا يتجه السب والشتم إلى إنسان أو شىء معين عن قصد، ولكن هذا السب لم يكن إلا إفرازا لغويا، أشبه ما يكون برد الفعل، وهو فى وظيفته كالعصارة الهضمية التى حين ينزل الطعام إلى المعدة تحس به باعتباره مثيرًا، فتسيل كرد فعل لهذا المثير. وقد يغنى المرء لنفسه، أو يلقى الشعر، ويسرّ لسماع صوت نفسه، فيجعل الطابع الاجتماعى للغة كذلك اجتماعيا فرديا. وقد يقرأ المرء القرآن للتعبد، أو للتطريب، والموقف الأول شخصى نفسى، متصل بظاهرة اجتماعية هى التدين، والثانى صالح للفردية والاجتماعية بحسب وجود المستمعين أو عدم وجودهم.

وللفرد من تناول اللغة موقفان: أحدهما موقف المتكلم، وثانيهما موقف الباحث. فأما موقف المتكلم من اللغة فهو موقفه من العادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة فى المجتمع الذى يعيش فيه، منظورًا إلى كل ذلك باعتباره مجموعة من الأصول السلوكية التى يجب أن تراعى؛ وعلى الفرد أن يطابق هذه الأصول التى وضعها المجتمع وتعارف عليها فى كل أولئك. إذا نشأ المرء فى مجتمع ذى عادات معينة، وجب فى سلوكه أن يطابق هذه العادات، وإذا نشأ فى ظل تقاليد اجتماعية مرعية، وجب أن ينسجم سلوكه مع هذه التقاليد، التى تكون أحيانا أقوى من القانون والأوامر الدينية، كتقليد الأخذ بالثأر فى صعيد مصر وريفها، والملاحظ أن الفرد دائما على دين أبويه، وأنه يلبس ملابس المجتمع الذى هو منه، ويعيش معيشته، ويتكلم لغته.

وإذا كان العرف هو الذى يحدد المقاييس الاجتماعية فى كل أولئك، فالصحيح أن العرف هو الذى يحدد معايير الاستعمال فى اللغة، وإذا كان الفرد خاضعا دائما لما يحدده العرف من المقاييس الاجتماعية، فهو خاضع أيضا لما يحدده العرف من معايير اللغة. فالمتكلم الذى يستعمل لغة المجتمع الذى نشأ فيه يستعمل أصواتها، وصيغها، ومفرداتها، وتراكيبها، حسب أطول استعمالية معينة، يحذقها بالمشاركة فى التخاطب،

ويمرن عليها، ويطابقها دون تفكير فى جملتها أو تفصيلها. وقلما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التفكير فى السبب الذى من أجله يتكلم بطريقة خاصة؛ وإذا دفعه إلى ذلك سبب من الأسباب وقف حائرا دون الإجابة عليه، وإنما يكون جوابه «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون». وسيكون هذا جوابه على كل سؤال يدور حول الأمور العرفية التى ذكرناها، كالعادات، والتقاليد، والملابس، وهلم جرا/ وسيجد المتكلم أن اللغة منظمة اجتماعية عرفية، قوامها عدد من الأجهزة التى تمثل فى نظره معايير معينة. فللغة جهاز صوتى يتم استعماله حسب قواعد معينة، هى فى نظر المتكلم معايير لا بد له أن يطابقها حين الكلام. وللغة جهاز تشكيلى معين يمثل نظام المقاطع، والموقعيات، ومنها التفخيم، والنبر، والتنغيم؛ ولكل أولئك أصول صياغية معينة، هى معايير من وجهة نظر المتكلم. ثم إن للغة جهازا صرفيا هو مجموعة من الصيغ والملحقات، يراعى المتكلم فى استعماله أصولا محددة بالعرف. ويقال نفس الشىء فى النحو، والمعجم، وفروع الدراسات اللغوية الأخرى.

سنضرب الآن مثلا نوضح به أن هذه الأجهزة اللغوية تمثل معايير من وجهة نظر المتكلم؛ ولنأخذ الجهاز الصوتى مثلا فى اللغة العربية الفصحى. إن كل تلميذ فى القاهرة لابد أن يكون، فى أثناء تعلمه اللغة العربية الفصحى فى المدارس، قد مر بمرحلة طلب إليه فيها أن يخرج لسانه فى الثاء والذال والظاء، وأن يعطش الجيم، وأن ينطق القاف بطريقة لم يألفها فى وسط الأسرة. تلك معايير يحددها المعلم للتلميذ، ويظل التلميذ بعد ذلك طول حياته يراعى هذه المعايير فى الاستعمال، إذا أراد أن يتكلم اللغة الفحصى كلاما صحيحا لا خطأ فيه.

تصور كذلك أن ظروف عملك قد اضطرتك إلى مغادرة مسقط رأسك، إلى مكان آخر من بلادك، يتكلم أهله لهجة مخالفة للهجتك الأصلية؛ وبعد أن أقمت فى هذا المكان الجديد مدة طويلة، وجدت لسانك قد اكتسب شيئا من العادات اللغوية السائدة بين أهل هذا المكان، فأصبحت ولسانك يسبق بلهجتهم، إذا أردت أن تنطق لهجتك الأولى. ثم ذهبت إلى مسقط رأسك فى إجازة؛ فوجدت فى كلامك إلى أهلك بعض آثار تلك اللهجة الطارئة، فماذا يكون العمل؟ إنك تبدأ فى الحال، تحت إلحاح النقد الاجتماعى، فى تذكر معايير لهجتك الأولى، وفى مطابقتها فى كلامك؛ حتى تحس

ويحس أهلك بالزمالة الاجتماعية كاملة غير منقوصة. وما هذه المعايير التى تبدأ فى مراعاتها إلا الطرق العرفية التى ارتضاها المجتمع للصياغة اللغوية، وجعل من جملتها مقياسا للصواب والخطأ، وجعل محاكاتها ومطابقتها فى الاستعمال صوغا قياسيا. إن العرف إذا كان قد حدد هذه المعايير التى يلتزم بها المتكلم، فقد جعلها كذلك حدودا للاتجاه الذى تنمو فيه اللغة، مع استعمال الفرد لها فى المجتمع.

ولقد بلغنى أن أحد كبار شعرائنا كان يتخذ مستشارا لغويا؛ حتى يضمن لنفسه مطابقة المعايير، ويتقى بذلك النقد الذى يأتيه من مخالفة المستوى الصوابى فى الاستعمال. ومعنى هذا أن شاعرنا العظيم لم يكن بصيرا بهذه المعايير التى تكوّن المستوى الصوابى، فلم يكن يجرؤ على مواجهتها بنفسه دون مستشار لغوى، كما كان يحدث من شعراء السلف. لقد روى[1] أن الفرزدق حين أورد فى قصيدة له بيتا يقول فيه:

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

قابل عبد الله بن أبى اسحق الحضرمى النحوى يوما، فقال له عبد الله معترضا على هذا البيت: «علام رفعت مجلف؟» فرد الفرزدق: «على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا.» وكلام الفرزدق هنا يوحى بالفرق الضخم بين نوعين من المعايير؛ أولهما معايير المتكلم التى يراعيها باعتبارها مستوى صوابيا اجتماعيا، وثانيهما معايير النحوى التى خلقها بنفسه، ويريد أن يفرضها على الاستعمال، ويتخذها مستوى صوابيا دراسيا. وإن المنهج اللغوى الحديث ليعترف بالمستوى الصوابى الأول الذى دافع عنه الفرزدق، وينكر المستوى الصوابى الثانى الذى دافع عنه ابن أبى اسحق.

ومثل هذه الخصومة بين من يراعون المستوى الصوابى الاجتماعى، وهم المتكلمون، وبين من يراعون المستوى الصوابى الدراسى، وهم النحاة، مانجده يحدث فى وقت متأخر بين المتنبى وابن خالويه، فى بلاط سيف الدولة. فقد تحدى أحدهما الآخر فى مسألة من مسائل الاستعمال فى شعر المتنبى؛ فتطاول المتنبى على عبد الله بن خالويه، فأخذ هذا بمفتاح كان يخفيه فى كمه، وضرب به رأس المتنبى فشجها. ولكن المتنبى،

(١) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لعبد الرحمن الأنبارى ص ١٣.

على عادته فى اللجوء إلى الفخر حين يعجز عن النزال، سجل هذه الحادثة بقوله:

أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى ... واسمعت كلماتى من به صمم
أنام ملء جفونى عن شواردها ... ويسير الناس جرأها ويختصموا

ومن هذا القبيل أيضا ما روى من أن أحد النحاة عاب بيتا من شعر عمار الكلبى، فامتعض عمار لذلك، وقال:

ما ذا لقينا من المستعر بين ومن ... قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية بكرا يكون بها ... بيت خلاف الذى قالوه أو ذرعوا
قالوا لحنت وهذا ليس منتصبا ... وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد الله من حمق ... وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كل قولى مشروحا لكم فخذوا ... ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضى أرض لا تشب بها ... نار المجوس ولا تبنى بها البيع

ولست أرى أصدق من هذه الأبيات، ولا أدعى منها للاعجاب، فى شرح العلاقة بين الموقف السليم الذى يقفه المتكلم، والموقف غير السليم الذى يقفه المعياريون من النحاة. فالنحاة فى نظر عمار قالوا قولا، ورعوا قياسا ومعايير، ثم حاولوا أن يفرضوا هذا القول وتلك المعايير فرضا منطقيا على كلام مدار القياس فيه على السليقة التى تراعى مستوى صوابيا اجتماعيا يحس بأصول الصياغة ولا يستطيع التعبير عنها.

ولم يكن الأديب المسكين عرضة لهجمات المعايير الدراسية فى صورتها النحوية والصرفية فحسب، وإنما وقع كذلك تحت نفوذ طائفة أخرى من المعايير، فرضت على إنتاجه تحت اسم علوم البلاغة. وإن هذه المعايير كذلك قد بلغت أوجها فى القرن الرابع، برغم الاعتراف الكامل فى كل زمان ومكان بأن الذوق لا يمكن أن يكون موضوعيا يخضع للقواعد، وإنما هو ذاتى يخضع للأهواء الشخصية. وإن تقعيد النقد الأدبى فى هذه الصورة اللغوية لهو حصر للذوق فى دائرة الشكل، ثم حصر للشكل

فى دائرة المعايير اللغوية البلاغية التى حددها البلاغيون. ومن أجل ذلك لم يكتب للنقد الأدبى برغم هذه المحاولة الضخمة أن يتقدم فى ظل البلاغة، وإنما خلف لنا النقاد تعبيرات محدودة يصفون بها النصوص الأدبية، ولا تكاد تجد فى أى تعبير منها دلالة محددة على ما يريد الناقد أن يقول.

فالنص فى نظرهم جميعا «حسن الأسلوب قوى النسج متين السبك... له ماء ورونق» ولا يكاد النقد يشتمل على شىء يتصل بنفس الأديب، ولا عصره، ولا بيئته، ولا محتويات أدبه، بل المهم فى كل ذلك هو الشكل الغوى الذى صيغ فيه النص.

وأما موقف الباحث من اللغة، فيختلف اختلافا تاما عن موقف المتكلم. فإذا كان هدف المتكلم هو صحة الاستعمال، فإن هدف الباحث هو الوصف عن طريق المنهج الصالح، والاستعمال الصحيح يجرى حسب المعايير، ولكن المنهج الصالح لابد أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والملابس وطريقة المعيشة فى عمومها. ولا بدلها والحالة هذه أن تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية: بالملاحظة، والاستقراء، ثم التقعيد. فينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها منظمة رمزية، لكل رمز منها طابعه ووظيفته الخاصة، فقد يكون الرمز سمعيا، وقد يكون بصريا أو لمسيا كما فى حالة كتابة العميان. ثم هو قد يكون صوتا، أو حرفا، أو مقطعا، أو ظاهرة موقعية، أو صيغة، أو كلمة، أو تركيبا، أو جملة مفيدة. ينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها مسلكا اجتماعيا يجرى فى نماذج معينة من الأداء، وإن المجتمع هو الذى يحدد هذه النماذج بطريق العرف.

وينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية. بل باعتبارها أهم مجرى للسلوك الإنسانى، وبوصفها وعاء للتجارب فى كل مجتمع من المجتمعات. وعلى الرغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية فإن الباحث يأخذها عن الفرد المتكلم، الذى يسمى حينئذ مساعد البحث. ذلك بأن هذا الشخص المتكلم يمثل نموذجا من نماذج هذه المنظمة ذات الأجهزة، أو بعبارة أخرى يعتبر ممثلا للهجة التى يتكلمها من لهجات هذه اللغة؛ بل إن طريقته الخاصة فى الكلام تعتبر بمفردها إحدى لهجات هذه اللغة المدروسة. وعلى الباحث بعد ذلك أن يرعى هذه الاعتبارات بكل دقة، وألاّ ينساها

عند أية مرحلة من مراحل البحث، وأن يختار لنفسه الأسئلة وطرقها، والمادة التى يدرسها، وكيفية حفظها وتسجيلها، واستعمالها بعد التسجيل. وعليه بعد ذلك اختيار الآلات التى تعينه فى بحثه، واختيار الأسئلة التى يطرحها على الآلات، لتجيب هذه الآلات عنها، فلكل آلة حدودها، وطبيعة الحقائق التى يمكن استخراجها منها.

وأفضل الطرق الاحتفاظ بمساعد واحد منذ بداية البحث إلى نهايته. وعند الانتهاء من العمل مع هذا المساعد يحقق الباحث نتائجة بين ظهرانى المتكلمين بهذه اللهجة، بالتحادث معهم، وتسجيل نماذج مختلفة من كلامهم، سواء أكان هدفه أصوات اللهجة، أم تشكيلها الصوتى، أم صرفها، أم نحوها. يفعل ذلك دائما دون إغفال العنصر الاجتماعى فى أية ناحية من هذه النواحى. لأن إغفال العنصر الاجتماعى فى اللغة يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس، ويجعل الوصف فى هذا المنهج الوصفى يتناول وجها شكليا من المسألة، ويهمل وجهها الآخر الذى يمثل جوهرها وروحها.

لا ينبغى إذًا أن يقطع الباحث الصلة بين اللغة والمجتمع. وإذا كان كل نشاط اجتماعى تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شك أن اللغة، وهى نشاط اجتماعى، يجب أن تدرس كذلك بالملاحظة والوصف، إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة. ولعل أقدم فروع الدراسات اللغوية فى العالم هى الدراسات الوصفية، بل هى كذلك خير ما أنتجه أئمة اللغة فى العالم القديم. وأوضح مثال على ذلك ما قام به الهنود القدماء فى دراسة اللغة السنسكريتية.

«وإن الديانة البرهمية عنيت بحفظ بعض النصوص المقدسة، كمجموعات قديمة من الترانيم، يرجع أكثرها قدما وهو الريج فيدا Rig - Veda إلى حوالى ١٢٠٠ سنة قبل الميلاد على الأقل. فلما أصبحت هذه النصوص قديمة من حيث لغتها، أصبحت طريقة النطق بها وشرحها الصحيح مهمة تقوم بها طبقة معينة من العلماء. وقد ظهر هذا الاهتمام بقدم اللغة فى صورة عملية. فقد كان فى مجتمع الهنود، كما هى الحال عندنا، طبقات متعددة تختلف لهجاتها. ويبدو أنه كان ثمة مؤثرات دعت الطبقة العليا إلى أن تتوقى الصيغ التى تستعملها الطبقة الدنيا فى كلامها. فنحن نجد اللغويين الهنود يتوسعون فى اهتمامهم بالنصوص المقدسة، حتى يبلغ هذا الاهتمام لغة الطبقة

العليا، فيضعوا قواعد وجداول للصيغ لوصف الصواب فى الكلام، وهو ما سموه السنسكريتية. وقد وصلوا من ذلك إلى ترتيب منظم للنحو والصرف والمعجم، ومضت أجيال استمر فيها هذا العمل قبل أن يكتب أقدم مؤلف وصل إلينا، وهو كتاب بانينى. وهذا الكتاب، الذى يرجع إلى ما بين ٣٥٠ و ٢٥٠ قبل الميلاد، من أعظم آثار الذكاء الإنسانى؛ إذ أنه يصف أدق وصف كل تصريف، واشتقاق، وتركيب، واستعمال نحوى فى كلام مؤلفه، فلم تحظ لغة أخرى إلى يومنا هذا يوصف له هذه الدرجة من الكمال»[١].

اللغة إذًا موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. إن الباحث فى تشريح الجسم الإنسانى لا يتوقع منه أن يعبر عن أفكاره بقوله يجب أن تكون العضلة الفلانية بهذا الوضع، أو يجب أن يكون العظم الفلانى بهذا الحجم أو الصورة. وأن الباحث فى «تشريح» اللغة ـ والمقصود هنا تحليلها تحليلا دراسيا ـ لا ينبغى أن يعبر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز؛ «وهم اللغوى لهذا السبب أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد»[٢]. إن الدراسة المنظمة للعناصر التى تتكون منها اللغة على حد تعبير ما روزو[٣] تتجه إلى وصف الأصوات، والصيغ، والكلمات، والظواهر الموقعية[٤]. وإن الدراسة الوصفية لتختار مرحلة بعينها، من لغة بعينها، لتصفها وصفا استقرائيا، وتتخذ النواحى المشتركة بين المفردات الداخلة فى هذا الاستقراء وتسميها قواعد. فالقاعدة فى الدراسة الوصفية ليست معيارا، وإنما هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية.

ودراسة الصرف والنحو فى لغة ما هى «مجموع الجداول والقواعد وقوائم الشواذ التى تصف الاستعمال فى هذه اللغة»[٥]، أو هى «دراسة مجموعة الطرق المتبعة فى رصف الكلمات[٦]. وعلى الباحث فى هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة، والوصف والتسجيل. تأمل التعبيرات الآتيه باعتبارها نماذج للوصف:

---

(١) Bloomfield. Lang., p. 10-11.

(٢) Arnold Smith, Gramm. & the Use of Words, p, Viii-

(٣) Lexique de la Terminologie Lingnistique, p. 102,

(٤) ارجع إلى مناهج البحث فى اللغة من ص ١٤٦ - ١٧٠.

(٥) Sturtevant Introduction to Linguistic Science. p. 52.

(٦) Meiler, Linguistique Historique et Lsnguistique Général p. 66

١- «وأما همزة الوصل، فموضع زيادتها الفعل؛ وقد زيدت فى أسماء معلومة، وفى حرف واحد.

فأما الفعل فتقع منه فى موضعين: أحدهما الماضى إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف، وأولها الهمزة؛ فهى همزة وصل،و وذلك نحو اقتدر، وانطلق، واستخرج، وأحمرّ، واصفارّ. والموضع الآخر مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده. وذلك نحو يضرب، ويقتل، وينطلق، ويقتدر فإذا أمرت قلت اضرب، وانطلق، واقتدر»[١].

٢ ـ « ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام؛ ولايكون هذا المعترض إلا مفيدا. ومثال ذلك أن يقول القائل: أعمل ـ والله ناصرى ـ ماشئت. إنما أراد أعمل ماشئت، واعترض بين الكلامين ما اعترض»[٢].

٣ ـ «والتضعيف أن يكون فى آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت، ووددت، واجتررت، وانقددت، واستعددت، وضاررت، وتراددنا، واحمررت، واحمارت، واطمأننت. فإذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام».[٣]

٤ ـ «وقد جاء أفعل ولا فعل له. قالوا أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين؛ وفى أمثالهم آبَلُ من حُنَيف الحناتم[٤]

٥ ـ «بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل»[٥]

فأنت ترى هنا تعبيرات عن حالات لغوية معينة، لا عن موقف اللغويين من هذا الحالات. وإن الاقتباس الأول ليشير لنا إلى مواضع زيادة الهمزة فى أقسام الكلمة الثلاثة، على حين يصف الاقتباس الثانى سنن العرب فى الاعتراض، ويشرح لنا الثالث المراد من التضعيف، ويعبر لنا الرابع عن عدم ورود بعض التصريفات من صيغ بعينها، وأما الخامس فيعطينا دلالات شكلية على الاسم، إذا رأينا واحدة منها

(١) سر صناعة الاعراب لابن جنى ص ١٢٦.
(٢) الصاحبى لابن فارس س ٢٠٩.
(٣) سيبويه: الكتاب ٢ ـ ١٥٨.
(٤) المفصل للزمخشرى ص ١٠٢.
(٥) ألفية ابن مالك.

فى كلمة كانت هذه الكلمة اسما. ولسنا ترى فى واحد من هذه الاقتباسات تعبيرا بالنص على ما يجوز ومالا يجوز، أى تعبيرا له طبيعة المعيار الذى يفرض صوابا بعينه، وينهى عن خطأ بعينه، كتلك الأوامر والنواهى، والمقاييس والمعايير التى نلمسها فى بعض كتب النحو والصرف.

فقد جرت عادة الباحثين اللغويين فى الماضى على أن ينظروا إلى اللغة من زاوية المتكلم لامن زاوية الباحث، أى أن يفكروا فى دراستها تفكيرا معياريا على نحو ما شرحناه فى موقف المتكلم من الاستعمال، لا أن يفكروا فيها تفكيرا وصفيا على نحو ما بينا فى موقف الباحث من البحث. فكروا فى اللغة تفكير من يخضع الصواب والخطأ فى استعمالها لا لمقياس اجتماعى، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذا أو خطأ ينبغى ألاّ يدخل فى دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة. «ومما عدوه شاذًا ماذكروه من فعُل فهو فاعل، نحو طهر فهو طاهر، وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهى عاقر، ولذلك نظائر كثيرة.»[1] وبالرغم من كثرة النظائر ـ وهذه الكثرة سمة من سمات الاتصاف بالقياس ـ قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ، مع شيوع استعمالها فى كل عصور اللغة إلى يومنا هذا. ومعنى دعوى الشذوذ لهذه الصيغ هو فرض القاعدة الصرفية على الاستعمال العام، ووضعها منه موضع المعيار الذى يجب أن يراعى فى كل صياغة لغوية. ومن ذلك أيضًا نظرة النحاة إلى قوله تعالى: «إنّ هذان الساحران»[2]، والتمحك فى التوفيق بينها وبين قواعدهم التى مهما كان لها من النفوذ فإنها تقف عاجزة دون اتهام القرآن بارتكاب خطأ نحوى.

على أن أنصار المعايير حين لا يتذكرون الاستعمالات القرآنية يقعون دون قصد فى القول بخطأ تركيب ما، حتى إذا تبينوا أنه من تراكيب القرآن رجعوا عن دعواهم إلى التماس التخريجات المختلفة، سواء أكانت هذه التخريجات منطقية، أم دينية، أم غير ذلك. ولقد سمعنا الكثير من اتجاه تفتيش اللغة العربية منذ جيلين من الزمان إلى فرض سلطة المعايير فى القواعد وفى المعجم. وكان المفتشون يحرمون استخدام كل ما

(١) الخصائص ١ - ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) الكشاف ٢ - ٢٣٨ - ٤٣٩ (طبعة مصطفى محمد - ١٣٥٤ هـ).

يأباه القياس فى اللغة، ذاهبين فى تشددهم إلى غاية لم يبلغها علماء العربية فى القرن الرابع الهجرى الذى هو عصر سلطان القواعد وغلبتها، وهو عصر لم يمنع ماقيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب[1]. ولقد روى أن أحد هؤلاء المفتشين دخل على مدرس فى حصة تطبيق على قواعد جمع التكسير، فوجد بعض التلاميذ يجمع لفظ «لحم» على «لحوم»، فلم يرض عن هذا الجمع، ونبه المدرس إلى الخطأ الذى رآه فيه، فرد عليه المدرس من فوره بقوله: نعم أصبت فيما قلت وأخطأ الله سبحانه وتعالى حين قال: «لن ينال الله لحومها ولا دماؤها». وكان أحدهم إذا بصر فى موضوع إنشاء بكلمة لم يكن واثقا من ورودها بالمعجم، عرضها، ثم عرّض بها، ثم عارضها، وأعرض عنها، وجعل يشيد بمراعاة مطابقة المعجم، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

والمعاجم دراسة للغة، لا معايير للاستعمال، فهى من عمل الباحث، وتتجه إلى وصف عمل المجتمع. «إذا أريد بالمعاجم أن تتحكم هذا التحكم فى الاستعمال، لم تصبح وصفًا للاستعمال الفعلى للغة، وإنما أصبحت معايير يقاس بها «خير» استعمالات الكلمات»[2].

تلك النظرة إلى دراسة اللغة معيارية، تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوى. مثلها فى ذلك مثل المنطق القياسى، يحكّم إجراءات صياغة القضايا المنطقية فى الفهم حتى إنه يروى أن بعض الأئمة كان يجلس فى مسجد البصرة للتدريس، وكان يحاول التدليل على أن أعمدة المسجد المبنية من الآخر لم تكن إلا من الذهب الخالص، وكان يقنع طلبته بذلك. ولاشك أن ذلك ما كان ليتم له لو لم تكن طبيعة المنطق القياس تسمح به، وتعين عليه، فهى طبيعة تحكم إجراءات صياغة الجملة وهى من أمور اللغة فى مجرى التفكير وهو من أمور النفس. وتختلف اللغة بحسب البيئة، وتتحد النفس بحسب الطبيعة. ولهذا عمد المحدثون إلى دراسة المنطق بواسطة الرياضة، لابواسطة اللغة. وإن الدراسة المعيارية لتفرض سلطة قوانين نمقها اللغويون على ظواهر من سلوك المجتمع، وهؤلاء اللغويون «ينصرفون بكبرياء عن مرارة التعمق فى فلسفة اللغة،

---

(١) الخصائص ١ - ٣٦٢.

(٢) Jespersen, Lang., Its N., D., & O., p. 25.

ويؤكدون بكل بساطة أن دراستهم تتحكم بما لها من حق وقدسية لامراء فيهما، وأن ما يقع من أقاليم اللغة تحت حكمهم يجب أن يبقى فى عزلته السامية باعتباره أمبراطورية معادية لدول الفكر والنظام والترتيب والتعقل»[1].

لم تصبح دراسة اللغة إذًا لهذا السبب دراسة للكيفية التى يتم بها الاشتقاق، أو التى يجرى عليها التصريف، أو التى تسلكها التراكيب والجمل فى ضم بعض الصيغ إلى بعض؛ ولكنها أصبحت الفن الذى يمارسه اللغوى حين يجرى الاشتقاق، والتصريف، وتركيب الجمل بنفسه، وعندما يسن المعايير للآخرين. وبهذا تم الخلط بين موقف المتكلم من اللغة، وموقف الباحث منها. وقد شرحنا الفرق بينهما من قبل وقررنا أن المعيارية فى موقف المتكلم مقبولة لاغبار عليها، ولكنها فى موقف الباحث موضع اعتراض كبير، لأن الأساس فى الدراسات اللغوية هو المنهج الوصفى.

إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا فى بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفى فى دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوى السليم. ولكن بعض الأخطاء المنهجية فى طريقتهم لم تمسكنهم من الخلاص من النقد، على نحو ماسنبينه بعد قليل. ولقد عرضنا على القارئ من قبل بعض العبارات التى صيغت فيها قواعد اللغة، بيَّنا الصبغة الوصفية فيها ولكن انتهاء عصر الفصاحة حرم الدراسات العربية من المادة الجديدة التى يمكن أن تجرى عليها الملاحظة؛ فكان لابد فى تلك الحالة من أن يكون النشاط الدراسى للغة العربية نشاطًا «انطوائيا»، إذا صح هذا التعبير، فلجأ النحاة إلى تقديس القواعد، بعد أن كانت خاضعة للنص، وأصبحت عباراتهم تبدو فيها المعيارية الصارخة، على نحو ما يراه القارئ فى النصوص الآتية:

١- «إعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للاعند ذلك القصد عمل فيما يليها»[2].

---

(١) Malinowski, Sup'l to the Meaning of M., p. 327.

(٢) الاشمونى جـ ٢ ص ٢ المكتبة التجارية.

٢- «ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، نحو قولك قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها. وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها، نحو جاءنى رجل رجل، ورأيت رجلا رجلا، ومررت برجل رجل، وما أشبه ذلك»[١].

٣- «وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو»[٢].

٤- «ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك هذا الحسنٌ الوجه أن يكون الجر فى الوجه من موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيه بالضارب الرجل، الذى إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه، على ما تقدم فى الباب قبل هذا.

فإن قيل وما الذى سوغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه، واعتقده لنفسه، وعلل به، قيل يدل على صحة مارآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه من أن العرب إذا شبهت شيئًا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما»[٣].

٥- «اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة؛ وليس فى القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافا للكوفيين»[٤].

٦- «ولابد فى المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا، وأنت فى الحاق الألف فى آخر مخير»[٥].

٧- «وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول، فنيابة الأول جائزة اتفاقًا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا»[٦].

فالاقتباس الأول يستخدم مقدمات منطقية، يتكلم فيها عن استلزام أمر لأمر آخر؛ ثم يصل من وراء ذلك إلى وجوب أمر ثالث، هو الحكم النحوى الذى ارتضاه.

---

(١) الانصاف لابن الأنبارى ص ٢٦٥.

(٣) عبارة ابن الحاج مأخوذة عن الاقتراح للسيوطى ص ٦.

(٣) الخصائص لابن جنى ص ٣١٠ - ٣١١.

(٤) المغنى جـ ١ ص ١٧٥.

(٥) المفصل للزمخشرى ص ٢٠.

(٦) أوضح المسالك لابن هشام ص ٨٥.

ويعمد الثانى إلى القول بجواز حكم عند قوم، وامتناعه عند آخرين، ثم إلى القول بجواز حكم آخر جوازًا مطلقًا عند الجميع، كأن الأمر لم يعد استخراج قاعدة من نص ؛ وإنما هو فرض مقياس أى معيار منطقى على اللغة ودراستها. ولا يتحرج الاقتباس الثالث من جعل النحو «علم مقاييس»، أى علما معياريا. وأما الاقتباس الرابع فيدافع عن سيبويه وقد رأى فى اللغة رأيا لم تعضده النصوص، ولم ترد عليه الشواهد، ويبنى هذا الدفاع على أمر فيه نظر، هو «أن العرب إذا شبهت شيئًا بشىء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما». وحتى لو قبلنا ذلك، وهو أمر ليس من صلب منهج اللغة، فلن يكون من المقبول استخدامه فى استخراج النتائج من دراسة لغوية خالصة. وأما الخامس فيقسم الاحتمالات فى أمر بعينه قسمة عقلية منطقية خالصة، ثم يقول بحدوث بعض الأقسام، ويستبعد واحدا منها هو عمل الرفع، وينص على الاختلاف بين النحاة فى أحدها وهو عمل النصب. وينص الاقتباس السادس على لابدْية ثم على تخيير، كما ينص السابع على جواز وامتناع.

ليس الأمر إذا هو النص على الصورة التى وجدنا عليها لغة العرب، بقدر ما هو نص على آراء النحاة فى هذه الصورة، بعد أن فرضوا عليها معايير أملاها عليهم المنطق القياسى الذى كان شهيرا فى البلاد الاسلامية فى ذلك العهد. «ولا شك أن المنطق الأوسطى قد صادف فى القرون الوسطى المسيحية والاسلامية نجاحا لم يصادفه أى جزء آخر من فلسفة المعلم الأول، فعرف أرسطو المنطقى قبل أن يعرف أرسطو الميتافيزيقى، وترجم الأرجانون قبل أن يترجم كتاب الطبيعة، أو كتاب الحيوان، وللأرجانون فى العالم العربى منزلة خاصة، فكانت أجزاؤه الأولى أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية»[1].

يمكن إذًا أن نفرق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية: أحدهما هذا الذى يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف، ويجعل نواحى الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التى تؤديها الوحدات اللغوية التى وقع

(١) بحث للدكتور مدكور ألقى فى المجتمع اللغوى ١٩٤٨ عنوانه منطق أرسطو والنحو العربى. والاقتباس مأخوذ من أسرار اللغة للدكتور أنيس.

عليها الاستقراء، سواءًا كانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية، وأما النوع الثانى من الدرسات اللغوية، فهو ذلك الذى يغلب القاعدة على النص، فيجعلها قانونا حتميا يجب احترامه وطاعته، حتى على هؤلاء الذين نشأوا فى حجر اللغة، وشبوا على استعمالها، فاكتسبوا ما كان القدماء يطلقون عليه السليقة اللغوية[١]. ويتمثل النوع الأول من هذين فى الدراسات اللغوية الحديثة التى تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التامة لهذا الوصف، ومن ذلك أن دراسة اللغة تبدأ بالمعنى الحديث باتخاذ متكلم من أبناء اللغة التى يراد دراستها مساعدًا للبحث، فهو يتكلم بالقصص، أو الأمثال، أو الجمل المختارة، أو الكلمات المعدة، أو الجداول التصريفية المهيأة. ويستمع الدارس لهذه اللغة (أو اللهجة على الأصح) إلى ما بقوله هذا المتكلم، ويسجله بالكتابة الصوتية تسجيلا أمينا، مبينا مافيه من خصائص نطقية بواسطة، الرموز الخاصة التى تمدنا بها هذه الكتابة، ثم يصف هذه المادة المسجلة، مع مطالبة المتكلم بالإعادة حين إجراء الوصف، ضمانا للدقة فى العمل، فيكون فى ذلك مثله مثل الذى يقوم بتشريح الجسم الإنسانى، فهو يشرح ويصف، ولا يلقى ظلال انفعالاته وآرائه على ما يصفه[٢].

وأما النوع الثانى فيتمثل أول ما يتمثل فى النحو التعليمى الذى يتعلمه الغلمان فى المدارس فى أيامنا هذه «والنحو الوصفى لايشغل نفسه بأمور التربية، ولا بأن يسن القواعد لمعلم اللغة، لأنه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء، ولا مايوصف من الاستعمال بالجودة أو الرداءة، وإنما توجد فقط نواح مختلفة من اللغة تتطلب الوصف»[٣]:

ومن هذا النوع أيضًا جمهرة كتب النحو التى بين أيدينا، ولا سيما ما كتب منها فى عصر متأخر. وأنا ألحظ هذه المعيارية الصارخة فى كتب ابن هشام، كالمغنى، والشذور، وأوضح المسالك، غير أن نحاة العرب فى العصر الأول وفيهم سيبويه يقعون فى مخالفات منهجية من ناحيتين:

---

(١) راجع معنى السليقة فى الفصل الذى عنوانه «أثر الفرد فى نمو اللغة» من هذا الكتاب.

(٢) راجع مناهج البحث فى اللغة للمؤلف حيث تجد تفصيلا للمناهج اللغوية.

(٣) J. Marouzeau, La Linguistique, p. 53.

١- فهم أولا يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية، تبدأ من حوالى مائة وخمسين عاما قبل الاسلام، وتنتهى بانتهاء مايسمونه عصر الاحتجاج؛ أى أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب. وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحى البنية والنطق، وقد وقع النحاة الرومان فى مثل هذه الغلطة، حين جمعوا فى الدراسة بين عصور شيشرون وأغسطس، وماقبل ذلك كعهد بلاوطوس وترنس، وما بعد ذلك كعهد سنكا الامبراطورى[١].

٢ - ثم هم يعمدون ثانيا إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعا «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب، والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[٢].

وقد وقع فى هذه الغلطة أيضاً نحاة الإغريق[٣] الذين بنو نحوهم على اللهجة الأتيكية، ولكنهم كثيرا ما يتكلمون عن لهجات أخرى، ويقارنون نواحى الخلاف بين كل ذلك مقارنة تاريخية.

ولعل أوضح مثل للمعيارية بين الدراسات التى تناولت اللغة هى ما أشار إليه كارناب Carnap فى كتابة .The Logical Syntax of Language حيث يمكن أن نلحظ إشارته فى عبارته الآتية: «إن الفكرة السائدة هى أن النحو والمنطق بالرغم من اتصالهما فى بعض النقط هما فى أساسهما مختلفان تمام الاختلاف. والمفروض أن نحو أية لغة إنما يقرر القواعد التى تنبنى على أساسها الجمل من عناصر كالكلمات وأجزائها. أما الهدف الرئيسى للمنطق، فالمفروض أنه وضع القوانين التى تستنبط بها الأحكام من أحكام أخرى؛ أو بعبارة أخرى تستخرج بها النتائج من المقدمات»[٤].

(١) Sturtevant, p. 53.

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٩.

(٣) Sturtevant, p. 53.

(٤) ص ١.

فالنحو فى نظره «إنما يقرر القواعد التى تنبنى على أساسها الجمل»، لا كما فى نظر الدراسات الوصفية: علم يصف طرق الاستعمال اللغوى فى مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة[١]. «وأول هم الدراسات اللغويه ككل«علم آخر، أن تلاحظ الحقائق والظواهر التى عليها أن تعالجها، فتقسمها، وتعبر عنها منهجيا. وكل دراسة تقتصر على هذا تسمى دراسة وصفية»[٢].

ومن المحاولات المعيارية أيضًا السعى إلى إيجاد لغة عالمية مصطنعة. ولقد بدأ الاتجاه إلى هذه المحاولة فى القرن السابع عشر، على يد ليبنز، ولتكون هذه اللغة فى خدمة التوسع الاستعمارى الأوربى، والكشوف العلمية. ولقد فشلت المحاولة حتى الآن فى خلق لغة عالمية ونشرها، وكان مرجع هذا الفشل إلى أسباب اجتماعية وسياسة، ولكن أمل أصحاب هذه الفكرة ينتعش كلما زاد الاختلاط بين أجزاء العالم المختلفة، فى منظمات عالمية كهيئة الأمم المتحدة، التى تمثل فى نظرهم تعبيرًا عن سلطة عالمية مركزية، تستطيع فى المستقبل أن تفرض ما تشاء حين تدعو إليه حاجات التعايش العالمى.

---

(١) J. Maronzean, Lexique de la Terminologie Linguistique p. 102.

(٢) Sweet, A New English Orammar, p. 1.